

كلمة ونص

ميشيل خياط

التلمذة الصناعية
الجديدة - الجيدة -

لم نحسم أمراً بعد مع التعليم المهني والتقني، وتنفيذ القانون ٣٨- الناظم لدور الإنتاجي لتلك المدارس. ولم يخف صدى النداء الذي وجهه وزير التعليم العالي والمعلمين في الوزارة أو اسطر شهر تومز الماضي حول ضرورة تنفيذ القانون ٣٩- الخاص بتحويل المعاهد التقنية المتوسطة إلى مراكز إنتاجية بعد مرور ما يقرب من ٩ أشهر على صدوره، حتى فوجئنا بتوصية الدورة ١١١ للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، التي تنص على اعتماد اتفاق التلمذة الصناعية الجيدة، الذي وافقت عليه كل الدول المتحسبة للمنظمة العالمية بما في ذلك سورية.

لفتت الانتباه لهذه التوصية، ورشة العمل التي أقامها الاتحاد العام لنقابات العمال، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وغرف التجارة والصناعة والزراعة في دمشق مؤخراً. وكانت خلصت إلى ضرورة وضع إستراتيجية وطنية سورية وتشكيل فريق ثلاثي الأطراف لوضع خطة عمل للوصول إلى الصيغ القانونية الكفيلة بجعل التوصية قابلة للتنفيذ.

استفرت عدم مشاركة وزارتي التربية والصناعة، وبالعودة إلى النص الكامل للتوصية، من موقع منظمة العمل الدولية، اتضح لي، أن التلمذة الصناعية الجيدة هي اتفاقية ما بين منشأة خاصة أو مؤسسة عامة، ومعاهد ومراكز متخصصة، لإتقان مهارات جديدة أو تطوير المهارات السابقة، أثناء العمل أو خارج العمل. ويشهد مدير العلاقات العامة في الاتحاد العام لنقابات العمال على ضرورة عدم خلط المفاهيم، لأن التلمذة الصناعية الجيدة، مختلفة عن التدريب والتأهيل في التعليم التقني.

وتستأمل ما دوافع هذه التوصية العالمية...؟ تجيب منظمة العمل الدولية: إن العالم يشهد حالياً زيادة في معدلات البطالة، المرتفعة أصلاً والتحويلات السريعة في عالم العمل، الناشئة عن تغيير المناخ ما فاقم عدم تطبيق المهارات والنقص في الكفاءات ويات ملحا أن يطلب من الناس في جميع الأعمال أن يكتسبوا مهارات جديدة وأن يرتقوا بمهاراتهم بشكل مستمر في مصلحة تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية.

تم يبدو محزناً أن المجلس الأعلى للتعليم التقني، رفض تطبيق القانون ٣٨ الصادر في العام ٢٠٢١ على المعاهد المتوسطة بحجة أن المعاهد التابعة للتعليم العالي ليست جاهزة لتطبيقه، ما حرم المعاهد التابعة لوزارة التربية من تطبيقه أيضاً ومن تحويل تلك المعاهد إلى مراكز إنتاجية، وتم الانتظار ستة كاملة حتى أعدت وزارة التعليم العالي قانوناً يلائم معاهدها. صدر القانون ٣٩، في نهاية العام الماضي ولأسف لم يطبق في العام ٢٠٢١ معهداً من المعاهد التابعة للوزارتين.

طبقت المدارس التقنية المهينة وعددها ٤٨٠ مدرسة القانون ٣٨ جزئياً ودخلت في شركات، مع مصانع خاصة لصناعة المغروشات، وأنجرت أنظمة طاقة شمسية لجامعة البيث في حمص، وستائر لحماية الصوف من أشعة الشمس الحارقة في دير الزور، وعملت المدارس النسوية على تصنيع كميات كبيرة من الكمادات الطبية، واستفاد الطلاب والعمالون في المدارس، ولكن ذلك كله كان دون الطوح، ونحن في خضم حرب اقتصادية طاحنة، وإفكار رهيب، وحاجة ماسة إلى إنتاج وقيام وقرص عمل وخدمات بأسعار معقولة رخيصة، فالمدارس الصناعية قادرة على افتتاح ورشات صيانة سيارات، والأثاث المنزلي والمكتبي والحدادة والخراطة والكهربائيات.... الخ.

لو فعلت ذلك هي والمعاهد على نطاق واسع لغربت الكثير نحو الأفضل. وبين مدير الزراعة في تصريح لـ«الوطن» أن المساحات المزروعة بمحصول القطن كانت قليلة جداً بالمقارنة مع ما كان يزرع سابقاً في المحافظة، حيث تعتبر الرقعة المحافظة الثانية في زراعة محصول الذهب الأبيض، وبلغت المساحات المزروعة في ريف الرقعة الغربي والشرقي المحرر ٥٢٥ هكتاراً ويقدر إنتاجها بحدود ١٣١٣ طنًا. عدد من الفلاحين تواصلت «الوطن» معهم في ريف الرقعة الغربي في منطقة الديسي أكدوا أن سبب الإحجام عن زراعة محصول القطن هو تأخر إصدار التسعيرة لأن تكلفة الطن اليوم لا تقل عن عشرة ملايين ليرة سورية في حال وضع هامش ربح يساعد الفلاح على تجديد العملية الإنتاجية، وتوفير سبل العيش الكريم له ولأسرته، حيث

ما زالت معضلة التعرفة الطبية من دون حل!

أمين سر نقابة الأطباء لـ«الوطن»: البحث مستمر عن
تعرفة عادلة بين الطبيب والمريض والمعادلة معقدة

محمد منار حميجو



أمين سر نقابة الأطباء نضال بيازيد أنه طرح في اجتماع اللجنة المشتركة الأخير في وزارة الصحة موضوع التعرفة الطبية، موضحاً أن البحث ما زال جارياً لإصدار تعرفة عادلة بين الطبيب والمريض، ومضيفاً: يبدو أن المعادلة ليست سهلة وهي معقدة باعتبار أنه يوجد حصر تصنيف الأطباء إضافة إلى أخذ المناطق بعين الاعتبار وغيرها من هذا الأمور وبالتالي يجب دراستها من كل النواحي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين بيازيد أنه يوجد فجوة كبيرة بين تسعيرة ٢٠١٢ وبين التسعيرة التي يتم دراستها وبالتالي فإن هذه الفجوة من الممكن أن تؤدي إلى تعرفة تتعدل فيها الأسعار بشكل كبير.

ولفت إلى أن اللجنة المشتركة وافقت على تطوير تقرير الولادة ليصبح هذا التقرير عبارة عن فحص كامل وشامل للأطفال حديثي الولادة تتم إما من المشفى الذي تمت فيه الولادة أو من أي طبيب أطفال وذلك خلال ١٥ يوماً من تاريخ ولادة الطفل، وبالتالي فإن التقرير لم يعد ورقة روتينية عادية، مشيراً إلى أن فائدة هذا الموضوع

تكشف الأمراض التي من الممكن أن تصيب الأطفال باعتبار أن الفحص شامل إضافة إلى أن ذلك يساعد في إعداد بيانات تسهم في موضوع إعداد الدراسات والوقاية من الأمراض الخلقية والوراثية التي من الممكن أن تكون على المدى البعيد.

وأضاف: إن هذا التقرير يخدم الصحة العامة في المستقبل وخصوصاً أن في الفترة الماضية كان التقرير عبارة عن ورقة عادية، أما حالياً من اختلف الموضوع فالتقرير أصبح يتناول

تطوير تقرير الولادة ليكون فحص الأطفال
حديثي الولادة شاملاً بما يخدم الصحة العامة

هذه الأمراض عدا ذلك الأسر النفسي والاجتماعي على الأسرة ذاتها. وبين أنه على الرغم من أهمية هذا التقرير مازال هناك تهرب من بعض المقبلين على الزواج لإجراء التقرير ما قبل الزواج ومحاولة تثبيث زواجهم في المحكمة، مضيفاً: والمؤسف في الموضوع أنه في حال الزوج والزوجة أنجبا أول طفل وهو مريض فإنهما يحتاجان المثلث والثالث والرابع وهكذا ومن دون مراعاة لهذا الموضوع.

وعلى الرغم من ذلك فهي رخيصة في مراكز ما قبل الزواج إذا ما قورنت بتحليل التي تتم في المخبر الخاصة، إضافة إلى أنها تحاليل ضرورية جداً. ولفت إلى أن الهدف من تقارير الزواج الحد من الزيادات التي فيها خطورة على الأولاد وبالتالي التقليل من الأمراض الوراثية مثل التلاسيميا وغيرها من هذه الأمراض، مشيراً إلى أن الوقاية من هذه الأمراض يحافظ على الأسرة إضافة إلى تخفيض التكاليف الاقتصادية التي تصرف في

كل التحاليل الخاصة بالطفل، ومن هذا المنطلق أصبح هذا التقرير يخدم صحة الطفل الحالية وكذلك المستقبلية من خلال الكشف عن الأمراض الوراثية ومن هذا المنطلق فإن الكشف المبكر عن الأمراض يوقي من المضاعفات والاختلاطات. وفيما يتعلق بموضوع تقرير ما قبل الزواج بين بيازيد أن الذي تم رفعه هي قيمة التحاليل التي تتم للاختبار والخطوة ما قبل الزواج وهي تحاليل كثيرة وليست بالقليلة وهي مكلفة



أكثر من ١٠ آلاف شجرة سنديان تمت إبادتها في السويداء خلال ٤٨ ساعة

الخطابون يملكون أسلحة وسياراتهم بلا
لوحات والأهالي يخافون منهم

الكبيرة إضافة إلى تعرض عناصرها للرصاص الحي فضلاً عن التهديدات المتلاحقة لكل العناصر بعد كل تنظيم أو ضبط.

لتلقي الإشكالية الأساسية التي تواجه عمل الضابطة الحراجية هو امتلاك جميع المعتدين على الحراج للأسلحة النارية وسيارات لا تحمل لوحات نظامية فضلاً عن قيامهم بعمليات الاعتداء تلك على شكل مجموعات وعزوف المجتمع المحلي في كثير من الأحيان عن الإدلاء بأي معلومة خوفاً من ردة فعل هؤلاء.

كما أكد المصدر أن الإشكالية الأخرى تكمن بوجود دورية واحدة للحراج لا يتجاوز عدد عناصرها ٣٠ عنصرًا يعملون بنظام المناوبات وعجزهم ضمن تلك الأعداد عن تغطية مواكبة جميع الأراضي الحراجية في المحافظة والتي تمتد على مساحات شاسعة فضلاً عن عزوف الكثيرين عن العمل والتعاقد مع دائرة الحراج كحراس موسمين خوفاً من تعديات تلك المجموعات المسلحة وخوفاً من الاصطدام مع بعض أهالي تلك القرى؟

مدير فرع الحراقات بالسويداء المهندس جهاد البرونكي أكد لـ«الوطن» أنه مع بدء عمليات التسجيل على مازوت التدفئة بدأت عملية تسجيل المصحات بكميات منه يومياً بحسب الكميات الواردة من مادة المازوت إلى المحافظة والبالغة ٩ طليات يومية يتم توزيعها على ١٨ محطة.



السويداء أكد لـ«الوطن» تعرض جميع المناطق الحراجية العامة والخاصة وحتى الأشجار المنزلة للتعديات بالقطع وأبعاد كبيرة مشيراً أنه في ظل الظروف الأمنية القوضوية في المحافظة وعدم وجود الموازنة المطلوبة فعلياً من الجهات المعنية بالإضافة إلى الأهالي الذين باتوا متخوفين من الخروج ليلاً لحراسة تلك الحراج ومؤازرة الضابطة الحراجية رفع الدعم عن مازوت التدفئة وتسعير الزيتون في ظل شح الغاز وانقطاع التيار الكهربائي.

المستعدين من الدعم كان لإمتلاكهم سيارة سياحية أو سجل تجاري غير مفعّل الأمر الذي يفرض بالمطلق استناداته منه المخصصة لكل عائلة والتي لا تتجاوز الـ ١٠٠ لتر تكامل فصل الشتاء علماً أن حاجة كل أسرة سنوياً كانت في زمن الوفرة تتجاوز الألف لتر نظراً لقساوة الطقس والبرد القارس الذي تتميز به المحافظة. وفي السياق ذاته أكد كثير من الأهالي أن ارتفاع الدعم عن مازوت التدفئة وتسعير الليتر منه بأكثر من ١٢ ألف ليرة سيشكل عبئاً كبيراً على الجميع وخاصة أن معظم

المادة بسعرها غير المدعوم ليبقي شراء الحطب مقصدهم الأول لتأمين الدفء لأسرهم خاصة مع الكميات الشحيحة التي لا تتجاوز المئات من الطن من الحطب بالمحروقات والغاز والكهرباء بعد أن تراوح سعر الطن من الحطب والمعروض للبيع خلال الأسابيع الماضية بين مليون ونصف المليون إلى مليوني ليرة. وأكد الأهالي أنه على مدى السنوات السابقة لم تتم حماية الحراج بالمطلق متوقعين استفحال تلك الظاهرة بعد ارتفاع سعر ليتر مازوت التدفئة إلى أكثر من ١٢ ألفاً وعجز كثير من العائلات عن شراء

السويداء - عيب صيموعة

أكثر من ١٠ آلاف شجرة حراجية أكثر من السنديان تم قطعها خلال الأيام القليلة الماضية ضمن حرش الرعي في أقل من ٤٨ ساعة بشهادة أهالي البلدة هناك.

الأهالي أكدوا لـ«الوطن» عجز المجتمع المحلي عن الوقوف في وجه المعتدين على تلك الأشجار الحراجية بعد انتقال القطعة العسكرية التي كانت تشغل المنطقة وكانت بمثابة الحماية لتلك الأشجار الحراجية، موضحين أن معظم التعديات كانت من تجار الحطب المعروفين للأهالي وللجهات المعنية في المحافظة وخاصة أن معظمهم قد تم تنظيم الضبوط الحراجية بحقهم سابقاً والتي تثبت الضبوط المنظمة من دائرة الحراج وبأسماء صريحة.

ولفت الأهالي أن انتشار ظاهرة التحطيب تفاقمت بعد أن باتت مصدراً للرزق لكثير من المخالفين وضعاف النفوس الذين امتنوا التحطيب كمصدر لرتقيهم في ظل النقص بالبحروقات والغاز والكهرباء بعد أن تراوح سعر الطن من الحطب والمعروض للبيع خلال الأسابيع الماضية بقايا المحاصيل إلى مليوني ليرة. ورخصته لهذه الثورة، ما يساهم في استقرارها في هذه الظروف الصعبة، ويتم تأمين الأعلاف لها من مؤسسة الأعلاف وفق دورات علفية تعلن عنها المؤسسة حسب برامج عملها.